المحور الأول: نشأة وتطور الأســواق المـالية وتعريفهـــا

I. مفهـوم الأسـواق الماليـة (Finance Markets):

أولا. نشـأة الأسـواق المـالية:

يعتبر تطور الأسواق المالية جزءً من التطور الطبيعي للاقتصاد، حيث ازدادت وتوسعت الحاجة للموارد المالية للوحدات الإنتاجية نتيجة للتطور الاقتصادي للمجتمعات، وفي مقابل ذلك، ازدادت المدخرات لدى الأفراد نتيجة زيادة الدخل القومي . أدى هذا الوضع الجديد إلى ظهور المؤسسات المالية (البنوك مثلا) التي حاولت الربط بين احتياجات أصحاب العجز وبين رغبة أصحاب الفوائض المالية في استثمار تلك الفوائض .

كذلك، فقد ابتكرت المؤسسات طرقاً جديدة للحصول على احتياجاتها المالية دون اللجوء للبنوك، وذلك من خلال الطرح العام للأسهم والبحث عن ممولين (مشاركين) بشكل مباشر، أو من خلال طرح أدوات دين (سندات) على الجمهور . لتتشكل بذلك أول ملامح الأسواق المالية، خاصة مع ظهور الحاجة لدى الأفراد لبيع حصصهم في ملكية الشركات أو زيادتها .

لا يوجد إجماع بين الباحثين والمتخصصين في التاريخ الاقتصادي حول أول مكان نشأت فيه السوق المالية ولا تاريخها المحدد، غير أن البعض يشير إلى أن فرنسا هي أول دولة شهدت نشأة سوق مالية تتم فيها عمليات تداول بعض أنواع الأوراق المالية خلال القرن الثالث عشر الميلادي، كما عرفت بلجيكا في نفس الفترة انتعاشا للحركة التجارية ، وكان التجار في بلدة بروج (Bruges) يجتمعون قرب قصر عائلة فاندر بورس (Vander Bourse) لتبادل الصفقات، لذا أخذ السوق اسم العائلة صاحبة القصر، وأصبحت سوق المال يطلق عليها اسم بورصة (Bourse). كذلك، عرفت دول أخرى بعد ذلك ظهور أسواق لتداول الأوراق المالية مثل : هولندا، بريطانيا، الدانمارك وألمانيا، ودفعت التطورات الاقتصادية والسياسية الكثير من الحكومات للبحث عن موارد مالية مبتكرة لمواكبة النمو الاقتصادي وبشكل خاص نمو حجم التجارة، ما أدى إلى طفرة في إصدار الأوراق المالية سواء من طرف الحكومات أو القطاع الخاص (بشكل خاص المصارف إضافة لشركات التأمين وشركات مساهمة)، ثم استتبعها وجود الحاجة لنقل ملكية تلك الأوراق المالية، وهكذا نشأت الأسواق المالية على النحو الذي نعرفه اليوم، حيث كانت الوظيفة الأساسية لها تتمثل في تداول الأسهم والسندات .

المحـــاضرة الأولـى

أصبح اليوم وجود سوق مالية متطورة أحد العناصر الأساسية للنظام المالي لأي بلد، سواء كان بلدا صناعيا أو بلدا على طريق النمو، ويمكننا إيجاز المراحل التي مرت بها الأسواق المالية قبل وصولها إلى شكلها الحالي، كما يلي:

التطور التـاريخي للأسـواق المـالية

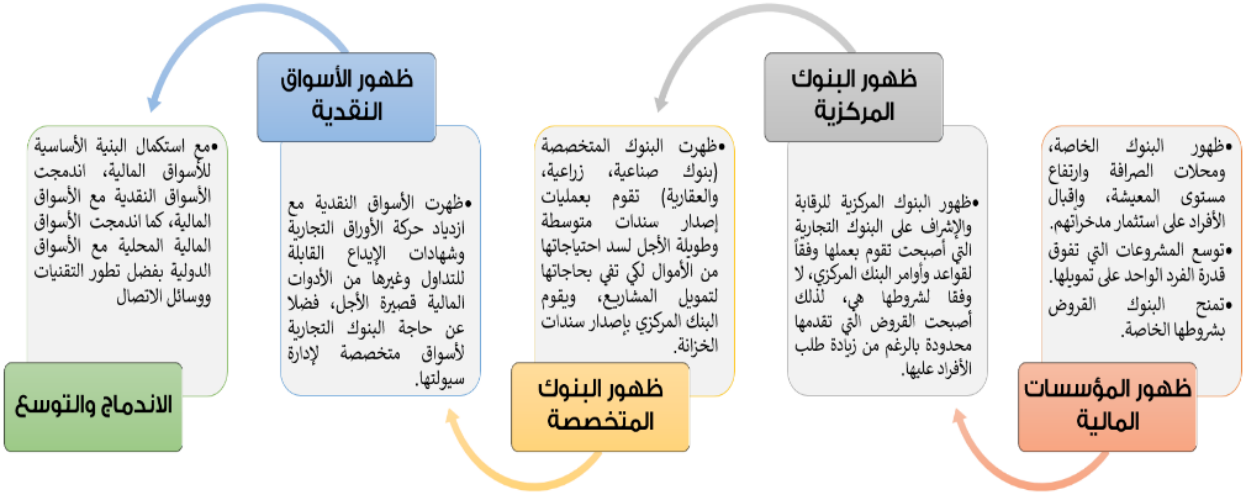

ثـانيا. تعـريف الأسـواق المـالية:

للسوق المالية العديد من التعاريف لدرجة يصعب حصرها في تعريف واحد شامل ودقيق، ومن التعاريف التي وردت حول الأسواق المالية نذكر ما يلي:

تعرف **السوق المالية** على أنها السوق الأم لكافة الأسواق التي تتعامل في الأصول والأدوات المالية قصيرة الأجل كأذونات الخزينة والأوراق التجارية، وطويلة الأجل كالأسهم والسندات، وتعد سوق النقد وسوق رأس المال الرافدين الأساسيين لهذه السوق، وتمارس هذه السوق من خلال مؤسساتها القائدة دورا بالغ الأهمية في إحداث التوازن المالي والاقتصادي والحفاظ على الاستقرار النقدي.

تعد **السوق المالية** نظام يتم من خلاله الحصول على رأس المال أو زيادته، وبالتالي فهي تمثل المصدر الرئيسي للتمويل الذي تحتاجه المؤسسات لنموها وتطورها.

كما تعد **السوق المالية** بمثابة الآلية التي يتم من خلالها تحويل الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية المدخرة والتي ترغب في الاستثمار، إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز في الموارد

المالية وبحاجة إلى الأموال بغرض الاستثمار، ويتم ذلك عبر فئات متخصصة عاملة في السوق المالية مع توفر قنوات اتصال فعالة.

II. أهميـة ووظـائف الأسـواق المـالية:

إن للسوق المالية أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم، وتتجلى أهميتها في مختلف الوظائف التي تقوم بها والتي نذكر منها ما يلي:

- تعد السوق المالية أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية لتؤدي الحكومة مهامها في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، وتجنب التضخم أو الكساد، وذلك من خلال التأثير في معدلات الفائدة، وبالتالي تغير مستويات الاقتراض والاستثمار في الاقتصاد؛

- حشد وتعبئة وتوجيه الموارد المالية، فهي تعد آلية يتم عبرها تحويل الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية التي تتوفر على فوائض مالية ولا تمتلك الرغبة في الاستثمار والتي تمثل عرض الأموال، إلى الوحدات ذات العجز والتي تفتقر إلى الموارد المالية، لكنها تتوفر على فرص استثمارية، وكما تمتلك القدرة على الاستثمار والتي تمثل الطلب على الأموال؛

- المساهمة في تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة وتوجيهها إلى المجالات الأكثر ربحية، كما لها دور هام في تحقيق الرفاه الاقتصادي، عن طريق جمع كل من المشترين والبائعين الذين تتفاعل أهدافهم ومصالحهم؛

- تنمية الإدخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية، بدلا من اكتناز الأموال وعدم توظيفها وبالتالي توجيه هذه المدخرات نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية المرتفعة لخدمة الاقتصاد الوطني؛

- فتح المجال أمام المستثمرين وغيرهم للمساهمة في تنمية القطاع الخاص، حيث تلعب هذه السوق دورا هاما في إتمام عمليات الخصخصة، فنجد أن هذه السوق تنمو وتنشط بالخصخصة، وفي المقابل فإن عمليات الخصخصة تسهل وجود سوق مالية كفأة ونشطة؛

- تمويل الاستثمارات والذي ينجم عنه رفع مستويات الإنتاج في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستويات التشغيل، وبالتالي الرفع من مستوى الدخل الفردي ومن ثم الدخل القومي؛

- مساعدة حكومات الدول على الاقتراض من الجمهور بهدف تمويل عملية التنمية الاقتصادية والرفع من معدلات نموها الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي.